مجلة الرائد

العدد : ٢٤٤ الموافق في ربيع الآخر ١٤٢٤ هجري ٢٠٠٣/٦ ميلادي

عنوان المقال : أم هي عقيدة القوة الأعظم في العالم ؟	ترجمة : رشيد أبو أسامة

إلى حد الآن مولت الولايات المتحدة تنميتها عن طريق غيرها من دول العالم؛ فهل شارفت هذه الاستثنائية الاقتصادية التي ساهمت في رفاهية الولايات المتحدة، على نهايتها ؟

لقد بدأ ارتفاع تكاليف الحرب - إضافة إلى المديونية العامة ، وانعدام التوازن في الاقتصاد الأمريكي - يقلق حتى الأسواق المالية.

* * *

في الوقت الذي وصلت فيه ميزانية الحرب في الولايات المتحدة حوالي ٤٠٠ مليار دولار، وهو ما يعادل مجموع ميزانية الحرب لكل دول العالم، لابد أن نتساءل عن تصدعات البناء المالي لإمبراطورية تظن نفسها، مطلقة القوة. فالبناء يعاني أصلا، وبشكل كبير، من موجة المضاربات التي عرفتها التسعينات ،حيث تم الكشف عن النشاط الإجرامي لكبار الفاعلين في النظام، الذين هم: أهم الأبناك العالمية للاستثمار، والخمس (الذين صاروا أربعة) مؤسسات لمراجعة الحسابات، ومؤسسات العلاقات العامة، وعمالقة الإشهار وأشهر المكاتب القانونية.

من بين عناصر نظام مالي مفلس، يعتبر حجم المديونية، أكثر مدعاة للقلق. في سنة ٢٠٠١، كان يعادل بالنسبة للولايات المتحدة ،٣١% من الإنتاج الداخلي العالمي الخام ،مقابل ٢٦ % بالنسبة للمجموعة الأوروبية، و١٢ % بالنسبة لليابان. و هي ثلاث مناطق في العالم يلوح فيها شبح الانكماش، في ظروف تعرف فيها التجارة والإنتاج تراجعا واضحا؛ باستثناء الصين التي لا تعمل فيها الصناعة إلا بـ٦٥ % من قدرتها الإنتاجية. تواصل الأسواق المالية لعامها الثالث تراجعها. فلقد تراجع مؤشر مجلس المؤتمر (conférence Board) لثقة المستهلكين من١٤٥ في بداية سنة ٢٠٠٠ إلى ٨٠ في بداية ٢٠٠٣ (انطلاقا من ١٠٠ سنة ١٩٨٥)، أما الدولار ففقد ١٢ %من قيمته مقارنة مع سلة من العملات الأخرى منذ يناير ٢٠٠٠، و٢٦ % من قيمته مقابل اليورو ابتداء من سنة ٢٠٠٠؛ وهذا ما يعتبر أقوى انزلاق لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فهذه العناصر الجزئية إضافة إلى بطالة متزايدة، وركود في الأجور، واستهلاك ضعيف، تشكل صورة لا تدعو إلى التفاؤل.

أما المديونية التي بلغت حجما فلكيا، فيجب أن تؤدى مع فوائد مركبة. ففي حالة الانكماش، ستكون تأدية الديون التي حل أجلها، جد مكلفة. سيركز التحليل على ثلاثة مظاهر لهذه المديونية. يتعلق الأول بتطور مخزون الديون على امتداد ٤ عقود. وتنقسم المديونية إلى ٥ خانات: الدين العام، ودين العائلات، وبالنسبة للمؤسسات، الدين غير المالي، والدين المالي الداخلي والخارجي. والوجه الثاني يتعلق بعجز ميزان الأداءات الجارية، أما الثالث فيتعلق بتطور الوضع الرسمي الخارجي الصافي.

إن ارتفاع تراكم الديون مفزع: فلقد ارتفع بين سنتي ١٩٦٤ و ٢٠٠٢، من ٠٠٠ ١٠ مليار دولار إلى ٠٠٠ ٣٠ مليار دولار. ويلاحظ عند التدقيق أن السمة البارزة تتمثل في الارتفاع الكبير للمديونية الداخلية للمؤسسات، حيث ارتفعت من ٥٣ مليار دولار إلى ٦٢٠ ٧ مليار دولار ، وهو ما يعادل ٧٢ % من الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة. وكان أحد محركات هذه القفزة العملاقة إلى الأمام، هو جنون الاندماج والاقتناء بين المؤسسات، والذي تم تمويله عن طريق الاقتراض.ويلاحظ هذا بشكل خاص، بين ١٩٨٠و ١٩٩٨، في مجال القطاع البنكي الذي عرف هذا النوع من الاتحاد الاحتكاري، الذي لم يصل بعد إلى حده الأعلى، رغم أن حجم الأصول المالية قد بلغ ٤٠٠ ٢ مليار دولار.

فلا مثيل في تاريخ الرأسمالية لهذا الجشع في الاقتناء الممول بالاقتراض، إذا اعتبرنا حجمه ووتيرته.وهو موزع بشكل غير متوازن: فرغم أن الدول المسماة "نامية" تمثل ٨٤ %من ساكنة العالم، فلا تضم إلا ١٦ من الـ ٥٠٠ مؤسسة الأولى في العالم، حسب ترتيب الفنانسيال تايمز.

ويبين الارتفاع الصاروخي لمديونية العائلات أن المواطن الأمريكي يعيش دَينا. ففي ظرف ٤٠ سنة ارتفعت مديونية العائلات من ٢٠٠ مليار دولار سنة ١٩٦٤، إلى ٢٠٠ ٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٢. وكان الدَين يمثل سنة ١٩٨٣ ٢٦ %من الدخل الفردي؛ وأضحى في نهاية ٢٠٠٢ يمثل ٤٠. %

فهذا التقهقر الغريب لنسبة الادخار يمثل أحد أعراض انحلال الرأسمالية الأمريكية، ما دام الادخار والاستثمار يمثلان إحدى أهم عناصر تراكم الرأسمال. فحسب بنك مورغان ستانلي Morgan Stanley فإن النسبة الوطنية للإدخار (أي مجموع ادخار العائلات والمؤسسات والدولة مقارنة مع

الناتج الداخلي الخام) قد انخفضت خلال الفصل الأخير من سنة ٢٠٠٢، بشكل غير مسبوق: فقد وصلت إلى ١،٦% ، أي أقل من ثلث معدل التسعينات، وسدس الستينات والسبعينات.

ثم إن عجز الميزانية المتزايد باطراد الذي يلجأ إليه فريق بوش ـ وتقول التقديرات انه يتراوح بين ٣٠٤ و ٣٧٥ مليار دولار بالنسبة لـ٢٠٠٣، وبين ٣٠٧ و٤٢٥ مليار دولار بالنسبة لـ٢٠٠٤، وهذا دون احتساب تكلفة الحرب ضد العراق ـ سيخفض أكثر هذه النسبة. والأرقام جد معبرة:خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٠، سجلت الميزانية الفدرالية فائضا يقدر بـ٢،٣ % من الناتج الداخلي الخام، وكانت نسبة الادخار تمثل ٦،٤ . % أما في الفصل الثالث من ٢٠٠٢، فيلاحظ عجز يقدر بـ١،٨.%

يتمثل السبب الأساسي لمديونية الولايات المتحدة، والذي يمكن أن يتحول إلى نقطة الضعف، في التدهور السريع لميزان أداءاتها الجارية[i] .ويمكن بهذا الخصوص إجراء مقارنة بين حالة الأداءات الجارية عندما كانت الإمبراطورية البريطانية في أوج قوتها، قبل ١٩١٤، وحالة الولايات المتحدة اليوم. خلال العقود السابقة عن الحرب العالمية الأولى، كان الفائض الجاري للمملكة المتحدة يقدر بـ٤ % من ناتجها الداخلي الخام. أما الإمبراطورية الأمريكية الحالية، ومع بنيتها المالية الهشة، فتعاني من عجز جاري مزمن يقدر بـ٥ % من ناتجها الداخلي الخام .

ميزة الدولار

خلال التسعينات صارت إندفاعة الطلب الداخلي ممكنة بسبب استدانة خارجية غير مضبوطة، مكنت من تمويل الاستيراد. وهذه الواردات التي استمرت في الارتفاع خلال الـ١٥ سنة الأخيرة، تجاوزت بـ ٤٢ % قيمة الصادرات. وتقليص هذا الفارق شبه مستحيل بسبب افتقار المنتجات الأمريكية إلى التنافسية في الأسواق العالمية، وهذا رغم انخفاض قيمة الدولار. ولمواجهة هذا العجز الجاري المقدر بـ٥٠٠ مليار دولار، والذي يزيد سنويا بنسبة ١٠% ، يجب أن تتوفر، في كل يوم عمل، مداخيل تقدر بحوالي ٢ مليار دولار، أي ٧٦ % من فائض ميزان الأداءات الجارية العالمية. وهذه حالة يصعب تحملها ولو على المدى القريب. فإذا كانت الرساميل الخارجية ما زالت تنصب في الأسواق المالية

عنوان المقال : أم هي عقيدة القوة الأعظم في العالم ؟	ترجمة : رشيد أبو أسامة

للولايات المتحدة، فإن وتيرة تواردها قد تراجعت: كان حجم الأصول المالية الأجنبية الخاصة قد عرف قفزة ابتداء من منتصف التسعينات، ليصل إلى الـ١ ٠٠٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٠، (وهي السنة التي سقط فيها مؤشر ناسداك Le Nasdaq للقيم التكنولوجية)، ثم تراجع حاليا إلى ٥٠٠ مليار دولار.

والعلامات الأولى لخروج الرساميل الأجنبية من الأسواق المالية الأمريكية أضحت واضحة، و إن كانت ما تزال في الحقيقة، مجرد سيلان صغير، لكن يمكنها أن تتحول إلى سيل جارف بسبب الحروب المبرمجة من طرف بوش، بعد حرب العراق، في الشرق الأدنى وغيره من بقاع العالم. فمثل الولايات المتحدة كمثل المدمن المرتبط بالمخدرات؛ فلقد أضحت مرتبطة كلية بالرساميل الخارجية لتمويل سخائها الضريبي. يمسك المستثمرون الأجانب بـ١٨ % من قيمة أسهم البورصة الأمريكية للمدى البعيد، و٤٢ % من مخزون سندات الخزينة. ويمكن لهذه المبالغ أن تغادر البلاد توا بمجرد الضغط على أزرار الحاسوب. إن ارتفاع عجز الميزانية، مضافا إلى العجز الجاري، سيرفع من الحاجات التمويلية بنسبة تقدر على الأقل بـ٦ %من الناتج الداخلي الخام، سنة ٢٠٠٣.

في الماضي كانت المردودية المرتفعة للأصول الأمريكية مقارنة مع أي مكان آخر، هي التي تمول العجز الجاري، غير إن هذه الأصول المالية بدأت تفقد من جاذبيتها. تتمتع الولايات المتحدة بميزة الاقتراض بعملتها، وبالتالي يمكنها خفض حجم ديونها. ولم تتردد في ممارسة ذلك. وبتشغيلها آلة طبع الدولار، فإن المجموعة الحاكمة تسدد وارداتها بعملة واهية. لا تتمتع أية دولة بهذا لامتياز الذي يمكن القول بأن ساعة نهايته قد قربت بسبب انكماش الأسواق المالية. إن مظاهر العجز المتتالية هذه، لتوهن الوضعية الخارجية الصافية للولايات المتحدة، أي الفرق بين أصولها الرسمية الخارجية، والتزاماتها الخارجية. ففي ظرف زمني وجيز نسبيا ـ بين ١٩٩٩ و٢٠٠٢ ـ تراجعت هذه الوضعية بشكل كبير: فلقد ارتفع الفارق السلبي من ١٩٠٠ إلى ٢ ٥٠٠ مليار دولار، بسبب تراكم العجز الجاري.

ولم يمنع تصدع البنية المالية الأمريكية من تفاقم اللامساواة. مما لاشك فيه أن الأغنياء قد تضرروا شيئا من تدهور البورصة، غير أن الـ١٠ ٠٠٠ عائلة الأكثر غنى يملكون ما يعادل حجم الأصول التي يملكها ٢٠ مليون من العائلات الأكثر فقرا.في الـ٥٠٠ شركة المرتبة من طرف – Fortune"الثروة"، وصلت اليوم نسبة أجرة المدراء العامين، مقارنة مع أجرة العمال إلى ١ مقابل

٥٣١، وقد كانت سنة ١٩٧٠: ١ مقابل ٤٠ - حسب بروكسينفيست .Proxinvest وفي سنة ١٩٥٠ كانت الضريبة على الشركات تمثل ٢٥ % من الميزانية الفدرالية،، ولم تعد تمثل سنة ٢٠٠١ إلا ٨،٩ %

إن هذه المديونية المنفلتة، وهذه اللامساواة الخارقة، لا تشكل حالة شاذة، وإنما هي علامات واضحة عن الاعتلال الصحي للنظام الاجتماعي في الولايات المتحدة . ولقد بدأ ينتاب الأسواق نفسها القلق من هذه الحالة الصحية، باعتماد قيمة الدولار مقياسا للحرارة، كما يوضح ذلك السيد كريستيان بواسيو، الأستاذ في جامعة باريس ١، ونائب رئيس مجلس التحليل الاقتصادي الذي قال معلقا على انهيار العملة الأمريكية:" لقد حدث شئ ما في ربيع ٢٠٠٢. فلقد غيرت الأسواق فجأة نموذجها، وبدأت تعبر عن قلقها من عدم تحملية الاختلالات المزدوجة الأمريكية: العجز الجاري الهائل منذ عدة سنوات، والعجز في الميزانية الذي برز مؤخرا بسبب خفض الضرائب ورفع المصاريف. من المفترض أن تكون التنمية في الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٣، ضعف تنميتنا، غير أن القلق بسبب العجز يظل قائما. فلقد تم تجاوز عتبة نفسية. وإذا تجاوزت الأمور حداً ما فإن التخوفات بخصوص الاختلالات ستنتصر على التفاؤل المتعلق بالقدرات الاقتصادية".

فلا يبدو أن السيد بوش، الذي سيطلب من الكونجرس التصويت على زيادة جديدة في الميزانية العسكرية، مدرك لما يمثله تجاوز هذه العتبة النفسية .

---

[i] **يتمثل ميزان الأداءات الجاري في الفرق بين الصادرات والواردات المتعلقة بالثروات والخدمات والتحويلات المالية. عندما يشتري بلد من الخارج أكثر مما يبيعه له، يتحتم عليه تمويل الفرق عن طريق الاقتراض، وهو ما يفاقم مديونيته الخارجية .**